لان الاعتراف بصحته اعتراف بان بايعه باع ماملكه فاذا خرج المبيع مستحقا للغير لم يكن للمشتري
الرجوع على بايعه بالثمن والاولى ان يكتب فيه على سبيل رهن لهذا المعنى فلا يكتب فلا فساد فيه
لان الاعتراف انما لا يفسد فيه سقي الرجوع بالدرك عند الاستحقاق الفائدة العشرون ان يكتب
ولا اشترط خيارا ونحوه لان من الفقهاء من اذا اشترط في عقد البيع عند طائفة وهو مما ادعى الثلاث
يفسده الفائدة الحادية والعشرون ان يقول ولا غير ذلك من الشروط سوى شروطه المذكورة
في هذا الكتاب ليحترز عن شرط خارج عن مضمونه فيجوز اشتراطه الفائدة الثانية والعشرون
ذكر نظر المتأخرين الى المبيع عند العقد وقبله لان من الناس من يقول لو راه ثم غاب عنه فاشتراه ان
الشراء جايز ومنهم من يقول لا يجوز وان اقتصر على ذكر الرؤية عند الشراء كان كافيا الفائدة الثالثة
والعشرون التنبيه على ان بيد البايع على المبيع عند البيع كثيرا من قول عبيد بن حرثومة وقول عبد الله
ابن اكسر قال ان من باع شيئا ليس بيده فبيعه باطل الفائدة الرابعة والعشرون ذكر قبض المبيع في اليد
الجيدين تسليمه لمبتاعه على الصفة التي ابتاعها عليها لانه قد يحدث في يد البايع قبل التسليم زيادة ونقصه
والنقص قد يكون عيبا فيكون ضمانه على البايع ويكون للمبتاع الخيار في فسخه فاسخا ابتاعه
والى هذا ذهب المزني ووافقه عليه كثير من الاصحاب ومن الناس من قال ان الذي حدث في يد
البايع انما حدث في ملك المشتري اذا كان حدوثه من غير جناية من البايع فلا خيار له وهو قول مالك
وغيره ممن قال ان افتراق المتبايعين بابدانهم دون الفائدة الخامسة والعشرون
ان يقول وتسلم فلان جميع ما باعه اياه ولا يكتب جميع ما وقع عليه عقد هذا البيع لان البيع
واقع على المبيع وعلى ثمنه وانما يلزمه تسليم المبيع لا تسليم الثمن اذ لا تصور ذلك الفائدة السادسة
والعشرون ان يقول ضمان الدرك ان على فلان البايع اخروج فلان المشتري من جميع الواجب
له بسبب هذا الدرك اذا استحق المبيع احترازا من اختلاف الناس في الواجب بسبب الاستحقاق
فمنهم من يقول عليه ان يخلص الدارمن يد مستحقها باغرم ما غرمها ويدفع الى المشتري وهو قول اهل
العراق ووقع البيع باشتراط هذا الكلام مفسد له عند كثير من العلما وهو قول الشافعي ومشيعيه
ومنهم من قال عليه دارمثلها وهذا ايضا فاسد لان الدار لا امثال لها اذ هي ليست من ذوات الامثال
فيكون هذا الشرط غير معدود عليه ومنهم من قال يرد النفقة التي انفقها المشتري وقيمة الغرس
والزرع والبنا القايم يوم الاستحقاق ومنهم اهل العراق وعند اخرين البيع مفسوخ على هذه
الوجوه منهم مالك والشافعي والشك ان الدرك اذا اطلق فلا يحمله على ما يراه في مذهبه في رد
ما يرد على المشتري بسبب الاستحقاق الفائدة السابعة والعشرون ان يقر اعلى المتبايعين
المكتوب لان من الناس من زعم انه لا يجوز ان يشهد على ان الكتاب لا يعرف وحصول العلم
من المتعاقدين بمضمونه وهو قول الشافعي وغيره من العلما وحصول علم الشهود بانه اقالة
التاسعة والعشرون ذكر الطوايعية وصحة العقل والبدن لان ذكر الطوايعة الاكراه وغيره
الحجر والمرض وان كذب وجوازا لامر فهو اكد في نفي الحجر والمرض الفائدة الثلاثون التصريح بمعرفة

الصاع وفي الدنانير المصرية وما يلحق بها يكون الاجل الى الصنارم وهذا عند مالك وفيه رواية عن احمد
خلافا لابي حنيفة والشافعي والرواية من مذهب احمد واذا كان رأس ماله السلم شيئا حاضرا غير مقبوض
في المجلس بان متأخرا الى مدة بعد علم ما راه مالك خلافا للمايتين فيقول عند ذكر المال السلم
ويقوم المسلم اليه المسلم له برأس ماله السلم المقدر به ذلك وهو كذا وكذا ابدا بعض عشرة ايام او
يومين من تاريخه على مذهب من يرى ذلك من السادة العلما رضي الله عنهم اجمعين فان كان السلم
اكثر او ارفق فيقول اسلم فلانا الى فلان كذا وكذا اسلما شرعيا مستوفيا على الايجاب والقبول في ملكه
على اكمش او روي او غير ذلك بالغ او مراهق او عاد ك او غير ذلك اسود العينين ابيض الشعرة
مثل الاسنان صغير الفم مكتنز اللحمتين او سهل الخدين اقنى الانف طويل العنق عريض المنكبين رقيق
الكفين طويل الاصابع الكف الى غير ذلك وان كان السلم في جارية وصفها باوصاف يتفقا عليه وذكر
نوعها وجنسها وكارها وقدرها وعلمها وان كان اسلم في عبد اسود او حبشي ذكر جنسه ونوعه مخطوط او غير
مخطوط وسنه وقدره وان كان في اكيل فيقول في فرس عربي جواد محذا او خصي او برذون تتري او روي
ويذكر نوعه وسنه وان كان في اكيل ذكر اللون والجنس فتود او جدع او زباغ او سدا سيا وان كان
في البقر فيقول بقرة او ثورا او توسا او سنه ويذكر اللون وان كان في الغنم ذكر المعز او الضان
والاسنان وان كان في الحيوان وصلا به فيذكر العدة من رؤس الغنم الضان والكوارع من اكارع
الضان السمط السمينة النظيفة المغسولة وان كان في الجلود فيقول في الف جلد مثلا من
جلود الضان اكثر ان البيض المنقيه من السواد والحمره الرفيعة او السواد او الحمر المحكمة الدبغ
السمينة السليمة من العيب الشرعي وان كان السلم في جلود البقر وغيرها فيقول من جلود
البقر او من جلود الجمال او الجاموس المدبوغة او الملوحة او العطيرا وغير ذلك وان كان في اللحم
او الشحم والاليه والحبر فيقول من لحم الضان او المعز السمين او السمط لحم الكفا والفخذ او
الضلع اكتفي او الرضيع او المعلوف كذا وكذا رطلا يوم له من ذلك كل يوم كذا وكذا رطلا او من الالية
او كبيدة او غاليه من الجاموس او من شحم الغنم الضان الخالي من الحصارين والدرن الطري او
اليسير الملوح او من كرشة المكاحة الاصفر المصبغ او السميد المحسحس او الماوي او العطله
طلعه الحراية ويصف وزن المصبغ دون الكاجة في كل رغيف وذلك ان يكتب سلما في المكيلات ويعين
الوزن فيما مثل ان يكون السلم في اربعين كوكا او غيرها وارد بنا فيقول زنة ذلك كذا وكذا
رطلا ولذلك ان يكتب سلما في الموزونات ويعين الكيل فيها ويطرح الوزن كذلك خلافا لاحمد
وحده موافقا للاية الثلاثة وان كان السلم في كيل او هو قد اجازه مالك وحده ومنعه الباقون
والجواهر تشتمل على اواني من اللؤلؤ في تعيينه اختلاف كبير بين اهل الخبرة اي صغرها او ما يدخل
منه الالف حبة في مثقال او اكثر من ذلك او اقل وما يقارب الكثير الف حبة تحت مثقال
وهو الاكثر لعقه لصغر حجمه وعدم تدويره وانما يستعمل في الاكحال مسحوقا ويستقل الغواص من ذلك
الى ان تكون الحبة الواحدة مثقالا الا نادر اليا قوت ومنه الاحمر والاصفر والازرق والابيض
البحتري في اوزان قطعه اختلاف وكذلك في القيمة عنه ثم الفيروزج وفيه ثقاوت كبير الالمر

راس مم

السلم في الحيل والرقيق

في الجمال البقر السلم في الغنم والمعز

في الجلود

السلم في اللحم والشحم

الحبر

السلم في الجواهر

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)